



حصار البورصة

2011

إعداد: شريف حمدي - عمر راشد

القيمة الرأسمالية تراجعت بمقدار 19.2٪ والمؤشر السعري انخفض بواقع 16.4٪ والوزني 16.2٪

2011 عام الزخم المضاربي في ظل الغياب شبه الكامل للنشاط الاستثماري تحت وطأة الضغوط الداخلية والخارجية



السوق بدا شبه خالي في فترات كثيرة خلال العام الماضي مما أثر على النشاط العام وتراجع المؤشر السعري

أسدل الستار على تداولات عام 2011 في سوق الكويت للأوراق المالية بعد أن شهد أحداثا استثنائية أدت إلى تحقيق أرقام قياسية لم تشهدها البورصة الكويتية منذ نحو 10 سنوات تقريبا، لعل أبرزها كان على مستوى القيمة الإجمالية للتداول والتي تدنت إلى 4,2 ملايين دينار خلال تعاملات أغسطس الماضي، كما تراجع مؤشر العام للسوق إلى مستوى 5764 نقطة وهو المستوى الذي لم يبلغه السوق منذ أغسطس 2004.

ويمكن اختزال وصف أداء السوق في العام الماضي بأنه عام الزخم المضاربي في ظل الغياب شبه الكامل للنشاط الاستثماري تحت وطأة الضغوط الداخلية والخارجية، والتي تكالبت على السوق في العام الماضي أكثر من أي عام مضى بما في ذلك عام 2008 الذي شهد بداية ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية. وتنقسم الأحداث التي ألقّت بظلالها على أداء السوق إلى أحداث محلية وخارجية، أما المحلية فهي كالتالي:

● **أولا:** تراجع مستويات الثقة في السوق بشكل كبير بسبب عدم وجود محفزات إيجابية تدفع في اتجاه الشراء الاستثماري وهو ما تجلّى من خلال تراجع دور صناع السوق، فضلا عن غياب القدرة على استقطاب مستثمرين من خارج الكويت بسبب الضغوط السياسية التي تشهدها.

● **ثانيا:** استقالة رئيس الحكومة سمو الشيخ ناصر الحمد، وما تبع ذلك من تطورات انتهت بإصدار مرسوم أميري بحل مجلس الأمة وفق المادة 107 من الدستور.

● **ثالثا:** رغم الارتفاع اللافت في الربع الثاني بقيادة أسهم قطاعي البنوك والخدمات واستحوادها المكثف الأمر الذي أثار قلقهم وعودة مؤشر السوق للارتفاع، إلا أن الاحتقان السياسي بين السلطتين أدى إلى عودة السوق للانخفاض مجدداً، ومن ثم زيادة النشاط المضاربي في السوق لدرجة أنه أصبح السمة السائدة فيه.

● **رابعا:** ارتفاع حدة الخلاف بين الجهات المعنية حول قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية بعد نفاذها في مارس الماضي، فضلا عن الخلاف الكبير حول المفوضين الثلاثة الذين تم إقالتهم بمرسوم ثم عودتهم قبل أيام بقرار المحكمة الإدارية.

● **خامسا:** انتهاك كثير من القرارات الحكومية والمبادرات الخيرية التي كان لها أثر سلبي غير مباشر على أداء السوق.

● **سادسا:** قيام عدد من الصناديق والمحافظ بمحاولات استيفاء متطلبات هيئة أسواق المال وذلك عن طريق التخصيص من أسهم تمتلك فيها أكثر من النسب المقررة، وذلك من خلال البيع المكثف الأمر الذي أثر سلبا على أداء السوق إلى أن قامت «هيئة الأسواق» بمد فترة المواءمة إلى مارس 2012.

● **سابعًا:** تدني أسعار الأسهم القيادية والثقيلة في السوق بشكل لم تشهده منذ الأزمة في 2008.

● **ثامنا:** تجميد مشاريع خطة التنمية والتي كان يعول عليها السوق بشكل كبير، خاصة أن كثيرا من الشركات المدرجة كانت ترى في هذه الخطة الأمل الوحيد للخروج من أزمتها.

● **تاسعا:** اندلاع بعض الاضطرابات في دول منطقة الخليج مثل البحرين وعمان والسعودية إضافة إلى ما شهدته الكويت هي الأخرى من اضطرابات.

● **عاشرا:** فشل انتام صفقة بيع 46٪ من شركة زين بسعر 1,7 دينار للسهم، ومن بعدها فشل شركة زين في بيع حصتها في زين السعودية البالغة 25٪ لشركة المملكة القابضة.

● **أما العوامل الخارجية التي كان لها تأثير على البورصة الكويتية فهي كالتالي:**

● **أولا:** ظهور آثار الربع العربي

الأسهم الأكثر نشاطا

502,8 مليون سهم تداولات
«الوطني» بقيمة 612,7 مليون
دينار في 2011



وجاء سهم بنك الكويت الوطني في مقدمة أكثر 10 أسهم تداولت من حيث القيمة خلال عام 2011، وبلغت تداولات الوطني 502,8 مليون سهم نفذت من خلال 14,4 ألف صفقة بقيمة بلغت 612,7 مليون دينار.

وخسر السهم نحو 153 فلسا تشكل 12٪ من مكاسبه السوقية، وأغلق السهم عند مستوى دينار و120 فلسا بعد تداوله عند حدود سعريّة تراوح بين دينار و480 فلسا كحد أعلى و990 فلسا كحد أدنى.

وتلاه سهم الاتصالات المتنقلة «زين» الذي شهد تداول 515,3 مليون سهم نفذت من خلال 18,9 ألف صفقة بقيمة 595,3 مليون دينار، وتراجع السهم بمقدار 420 فلسا تمثل نحو 31,8٪، وأغلق السهم عند مستوى 900 فلس بعد تداوله عند حدود سعريّة تراوح بين دينار و520 فلسا كحد أعلى و860 فلسا كحد أدنى، تلاه سهم بيت التمويل الكويتي «بيتك» الذي شهد تداول 473,6 مليون سهم نفذت من خلال 21,1 ألف صفقة بقيمة 493,9 مليون دينار وتراجع السهم بمقدار 156 فلسا بنسبة 14,7٪ من قيمته السوقية، واستقر السهم عند مستوى 900 دينار بعد أن تداول عند حدود دينار و300 فلس كحد أعلى و870 فلسا كحد أدنى.

وجاء سهم أيار للتطوير العقاري في الصدارة من حيث أكثر 10 أسهم من حيث كمية الأسهم المتداولة وذلك من خلال 2,287 مليار سهم نفذت من خلال 13,6 ألف صفقة بقيمة 69,4 مليون دينار، خسر السهم 6 فلس تمثل 17,1٪ من قيمته السوقية واستقر السهم عند مستوى 29 فلسا، وتلاه سهم الوطنية للمباني الذي شهد تداول 2,248 مليار سهم نفذت من خلال 14,2 ألف صفقة بقيمة 47,1 مليون دينار، وجاء سهم الصفوة القابضة في المركز الثالث من حيث الأسهم الأكثر تداول في 2011 وذلك من خلال تداول 1,880 مليار سهم نفذت من خلال 12,5 ألف صفقة بقيمة 36,2 مليون دينار.

أما سهم طيران الجزيرة فكان في صدارة أكثر 10 شركات ارتفاعا من حيث نسبة التغير في السعر، وتم تداول 156,9 مليون سهم نفذت من خلال 5,3 ألف صفقة بقيمة 43,3 مليون دينار بواقع 331 فلسا تمثل 26,9٪ من قيمته السوقية، أما سهم استراتيجيا للاستثمار فجاء ثانيا من خلال تداول 15,4 مليون سهم نفذت من خلال 147 ألف صفقة بقيمة 1,4 مليون دينار وارتفع السهم بواقع 40 فلسا تمثل 138,6٪ من القيمة السوقية، وجاء سهم صفوان للتجارة والمقاولات ثالثا من خلال تداول 14,9 مليون سهم نفذت من خلال 1,1 ألف صفقة بقيمة 7,7 مليون دينار وارتفع السهم بواقع 272 فلسا تمثل 97,8٪ من قيمة السهم السوقية.

وعلى مستوى أكثر 10 أسهم انخفاض من حيث نسبة التغير في 2011 تصدر سهم مراكز التجارة العقارية من خلال تداول 141,9 مليون سهم نفذت من خلال 4,4 آلاف صفقة بقيمة 16,9 مليون دينار وخسر السهم 467 فلسا تمثل 88,6٪ من القيمة، وتلاه سهم من القابضة الذي شهد تداول 203,5 ملايين سهم نفذت من خلال 4,4 آلاف صفقة بقيمة 20,9 مليون دينار، وتراجع السهم بواقع 120 فلسا تمثل 78,6٪، وجاء سهم الخطوط الوطنية الكويتية في المركز الثالث من خلال تداول 67,1 مليون سهم نفذت من خلال 889 ألف صفقة بقيمة 2,5 مليون دينار، وتراجع السهم بواقع 61 فلسا تمثل 76,3٪ من القيمة السوقية.

وبنهاية تداولات العام بلغت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة بالسوق 29,380,1 مليون دينار بانخفاض قدره 6,982 مليون دينار تعادل 19,2٪ مقارنة مع العام الذي سبقه، وعلى مستوى القطاعات جاء قطاع البنوك في تصدر القطاعات من حيث قيمة الأسهم المتداولة، إذ تم تداول 3,17 مليارات سهم بلغت قيمتها 2,06 مليار دينار تمثل نحو 34,1٪ من إجمالي القيمة المتداولة، فيما جاء قطاع الخدمات في المركز الثاني وذلك من خلال تداول 10,5 مليارات سهم قيمتها 1,65 مليار دينار تمثل نحو 27,3٪ من إجمالي القيمة، أما قطاع الاستثمار فجاء في المرتبة الثالثة وذلك من خلال تداول 10,77 مليارات سهم بلغت قيمتها 836,1 مليون دينار تمثل نحو 13,8٪ من إجمالي القيمة المتداولة.

وأما الأنشطة فترات التداول في السوق خلال العام المنصرم فكانت في الربع الأول عندما كان التداول قريبا من ملامة مستوى 7 آلاف نقطة، وهو المستوى الذي يتعد عنه المؤشر العام للسوق بشكل مستمر إلى أن خسر مستوى 6 آلاف نقطة أيضا، وظل يهوى إلى أن وصل إلى مستوى 5800 نقطة الذي فقدته في تعاملات الأسبوع الأخير من التداول ولم يقف فوقه إلا في الجلسة الأخيرة وبالأحرى في الفواني الأخيرة من تداولات 2011.

منذ الشهر الأول من العام الماضي، حيث كان للتوربات العربية تداعيات سلبية بالغة الأثر على جميع الأسواق المجاورة ومنها أسواق المال في الخليج، فبالنسبة لسوق الكويت المالي فقد شهد تراجعا إلى حدود القاع الذي بلغه أثناء الأزمة المالية في 2008، وذلك عندما هوى إلى مستوى 6300 نقطة.

● **أوليا:** تخفيض التصنيف الائتماني لكبرى اقتصاد في العالم وهو اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية.

● **ثانيا:** تفاقم أزمة الديون السيادية بأوروبا لدرجة أدت إلى تخفيض التصنيف الائتماني للدول الثمانية في منطقة اليورو وهي فرنسا، فضلا عن التلويح من قبل بعض الوكالات بخفض التصنيف الائتماني لـ 17 دولة في منطقة اليورو وسط تكهنات بتفكك أو تعثر المزيد من دول الاتحاد الأوروبي.

● **ثالثا:** إنشاء هيئة سوق المال وبدء رقابتها على السوق لكشف العديد من المخالفات وأبرزها المضاربات الوهمية التي تتم على الكثير من الأسهم.

● **رابعًا:** نجاح الكثير من الشركات المدرجة في جولة ديونها لدى البنوك مما أعطى لها بادرة من الأمل في استمرارية مزاولة نشاطها والعودة إلى الأرباح مجدداً.

● **خامسا:** إقرار الكوادر للعديد من التخصصات في الدولة أنعش بشكل كبير سوق التجزئة، وإن كان قد ساهم في ارتفاع معدلات التضخم للكثير من السلع الأساسية.

● **سادسا:** الوصول إلى صيغة توافقية داخل الكونغرس الأميركي برفع سقف الدين الأميركي أعطى ارتياحا داخل البورصات العالمية.

● **سابعًا:** الاتفاق على خطة دعم للبنوك الأوروبية في الشهر الأخير من العام أدى إلى تماسك الأسواق الأوروبية.

انخفاض المؤشرات وشهدت تداولات العام

منذ الشهر الأول من العام الماضي، حيث كان للتوربات العربية تداعيات سلبية بالغة الأثر على جميع الأسواق المجاورة ومنها أسواق المال في الخليج، فبالنسبة لسوق الكويت المالي فقد شهد تراجعا إلى حدود القاع الذي بلغه أثناء الأزمة المالية في 2008، وذلك عندما هوى إلى مستوى 6300 نقطة.

● **أوليا:** تخفيض التصنيف الائتماني لكبرى اقتصاد في العالم وهو اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية.

● **ثانيا:** تفاقم أزمة الديون السيادية بأوروبا لدرجة أدت إلى تخفيض التصنيف الائتماني للدول الثمانية في منطقة اليورو وهي فرنسا، فضلا عن التلويح من قبل بعض الوكالات بخفض التصنيف الائتماني لـ 17 دولة في منطقة اليورو وسط تكهنات بتفكك أو تعثر المزيد من دول الاتحاد الأوروبي.

● **ثالثا:** نجاح الكثير من الشركات المدرجة في جولة ديونها لدى البنوك مما أعطى لها بادرة من الأمل في استمرارية مزاولة نشاطها والعودة إلى الأرباح مجدداً.

● **خامسا:** إقرار الكوادر للعديد من التخصصات في الدولة أنعش بشكل كبير سوق التجزئة، وإن كان قد ساهم في ارتفاع معدلات التضخم للكثير من السلع الأساسية.

● **سادسا:** الوصول إلى صيغة توافقية داخل الكونغرس الأميركي برفع سقف الدين الأميركي أعطى ارتياحا داخل البورصات العالمية.

● **سابعًا:** الاتفاق على خطة دعم للبنوك الأوروبية في الشهر الأخير من العام أدى إلى تماسك الأسواق الأوروبية.

انخفاض المؤشرات وشهدت تداولات العام

منذ الشهر الأول من العام الماضي، حيث كان للتوربات العربية تداعيات سلبية بالغة الأثر على جميع الأسواق المجاورة ومنها أسواق المال في الخليج، فبالنسبة لسوق الكويت المالي فقد شهد تراجعا إلى حدود القاع الذي بلغه أثناء الأزمة المالية في 2008، وذلك عندما هوى إلى مستوى 6300 نقطة.

● **أوليا:** تخفيض التصنيف الائتماني لكبرى اقتصاد في العالم وهو اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية.

● **ثانيا:** تفاقم أزمة الديون السيادية بأوروبا لدرجة أدت إلى تخفيض التصنيف الائتماني للدول الثمانية في منطقة اليورو وهي فرنسا، فضلا عن التلويح من قبل بعض الوكالات بخفض التصنيف الائتماني لـ 17 دولة في منطقة اليورو وسط تكهنات بتفكك أو تعثر المزيد من دول الاتحاد الأوروبي.

● **ثالثا:** نجاح الكثير من الشركات المدرجة في جولة ديونها لدى البنوك مما أعطى لها بادرة من الأمل في استمرارية مزاولة نشاطها والعودة إلى الأرباح مجدداً.

● **خامسا:** إقرار الكوادر للعديد من التخصصات في الدولة أنعش بشكل كبير سوق التجزئة، وإن كان قد ساهم في ارتفاع معدلات التضخم للكثير من السلع الأساسية.

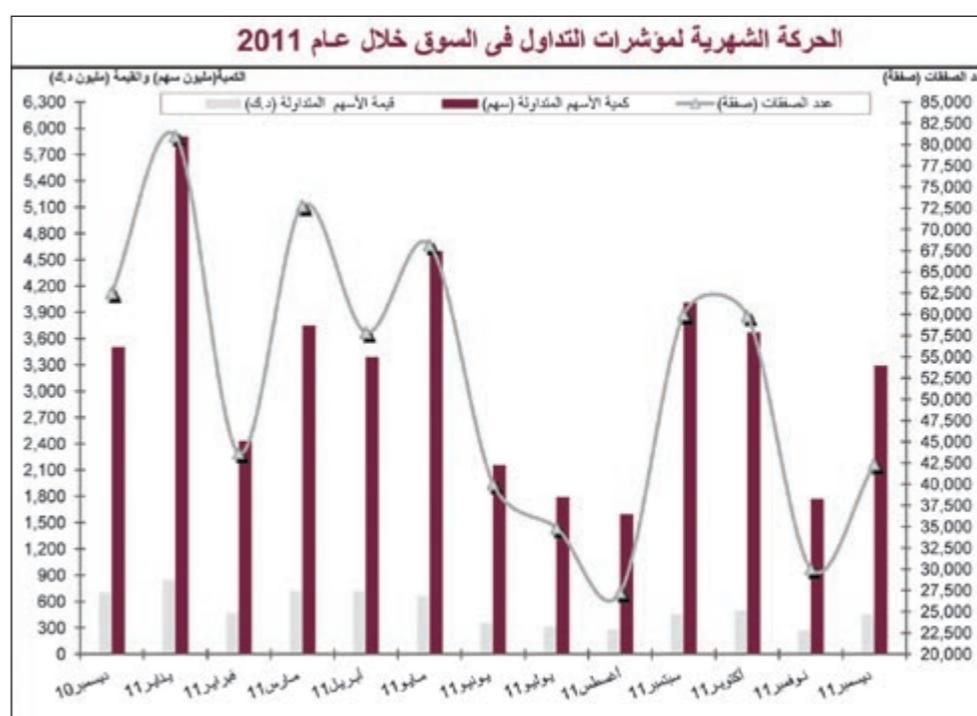
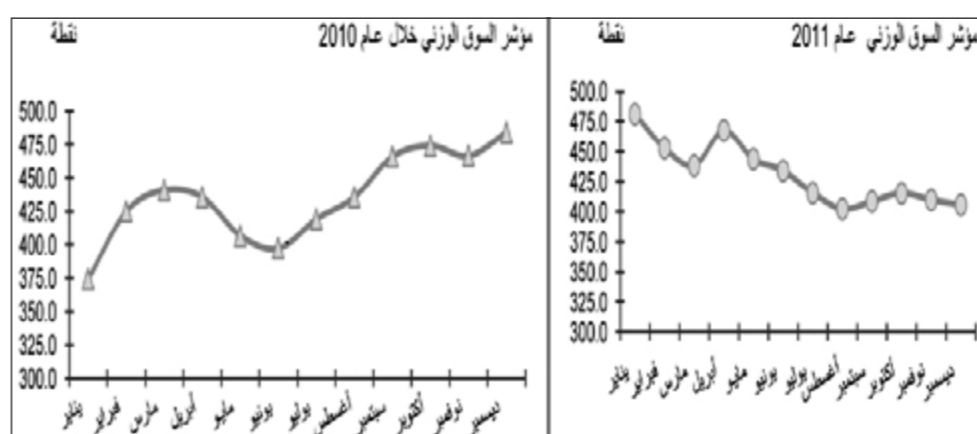
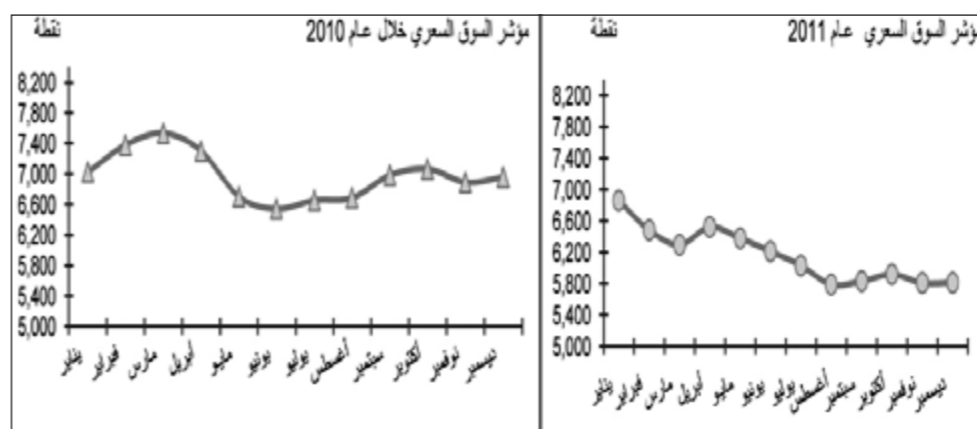
● **سادسا:** الوصول إلى صيغة توافقية داخل الكونغرس الأميركي برفع سقف الدين الأميركي أعطى ارتياحا داخل البورصات العالمية.

● **سابعًا:** الاتفاق على خطة دعم للبنوك الأوروبية في الشهر الأخير من العام أدى إلى تماسك الأسواق الأوروبية.

انخفاض المؤشرات وشهدت تداولات العام

منذ الشهر الأول من العام الماضي، حيث كان للتوربات العربية تداعيات سلبية بالغة الأثر على جميع الأسواق المجاورة ومنها أسواق المال في الخليج، فبالنسبة لسوق الكويت المالي فقد شهد تراجعا إلى حدود القاع الذي بلغه أثناء الأزمة المالية في 2008، وذلك عندما هوى إلى مستوى 6300 نقطة.

تحليل شركة الاستثمارات المحلية نشاط سوق الكويت للأوراق المالية			
مقارنة مؤشرات التداول للسوق خلال عامي 2010 و2011			
البيان	2011	2010	التغير (+ أو -) %
مؤشر NIC50 (نقطة)	4,566,5	5,468,5	-16,5
السوق السعري (نقطة)	5,814,2	6,955,5	-16,4
السوق الوزني (نقطة)	405,6	484,2	-16,2
كمية الأسهم المتداولة بالسوق (سهم)	38,342,990,000	74,691,522,500	-48,7
عدد الصفقات المتداولة بالسوق (صفقة)	617,781	1,254,143	-50,7
قيمة الأسهم المتداولة بالسوق (د.ك)	6,059,680,800	12,526,298,178	-51,6
المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة (سهم/يوم)	155,865,813	303,624,075	-48,7
المعدل اليومي لعدد الصفقات (صفقة/يوم)	2,511	5,098	-50,7
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (د.ك./يوم)	24,632,849	50,919,911	-51,6
كمية الأسهم المتداولة بالسوق الأجل (سهم)	53,508,500	92,368,275	-42,1
عدد الصفقات المتداولة بالسوق الأجل (صفقة)	860	1,374	-37,4
قيمة الأسهم المتداولة بالسوق الأجل (د.ك)	27,373,830	48,575,469	-43,6
القيمة السوقية للشركات المدرجة بالسوق (د.ك)	29,380,065,028	36,362,058,578	-19,2
عدد أيام التداول (يوم)	246	246	0



البورصة في أرقام

شهد السوق عددا من الأحداث البارزة والمؤثرة على الساحتين السياسية والاقتصادية خلال 2011، انعكست في شكل أرقام قياسية محددة تتمثل في:

● أكبر قيمة متداولة في 24 يناير 2011 بواقع 71,2 مليون دينار، مقارنة بأعلى قيمة تداول بلغت 167 مليوناً في 2010.

● أدنى قيمة متداولة بلغت 4,2 ملايين دينار في 29 أغسطس 2011، مقارنة بأدنى قيمة متداولة في 2010 بلغت 8,7 مليون دينار.

● أعلى مستوى للمؤشر السعري بلغ 6999 نقطة في 5 يناير 2011 وارتفع المؤشر السعري لأعلى مستوى خلال يوم واحد بمعدل 109 نقاط في 13 مارس 2011.

● انخفاض المؤشر السعري لأدنى مستوى في 21 أغسطس عند مستوى 5764 نقطة.

● أعلى مستوى للمؤشر الوزني 494 نقطة يوم 24 يناير 2011.

● إجمالي عدد الشركات المدرجة في السوق بنهاية 2011 هو 214 شركة وهو نفس مستواه في 2010 و206 شركة في 2009 و196 شركة في 2007.

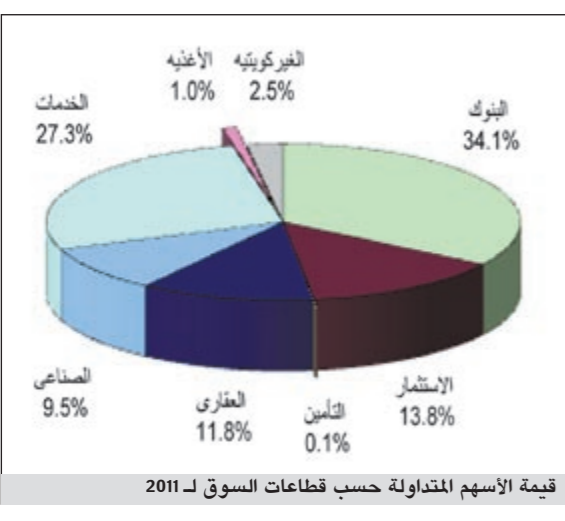
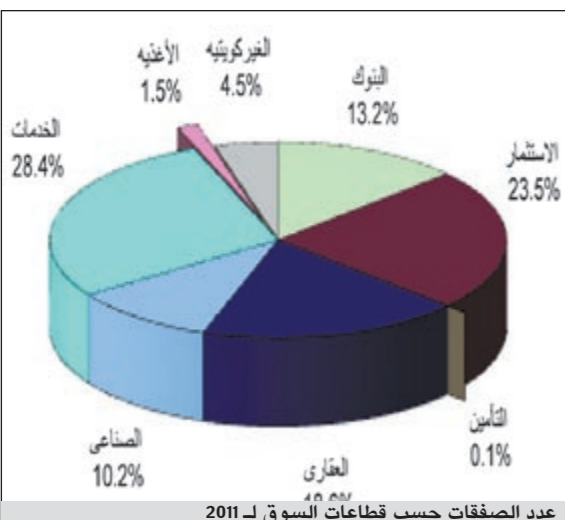
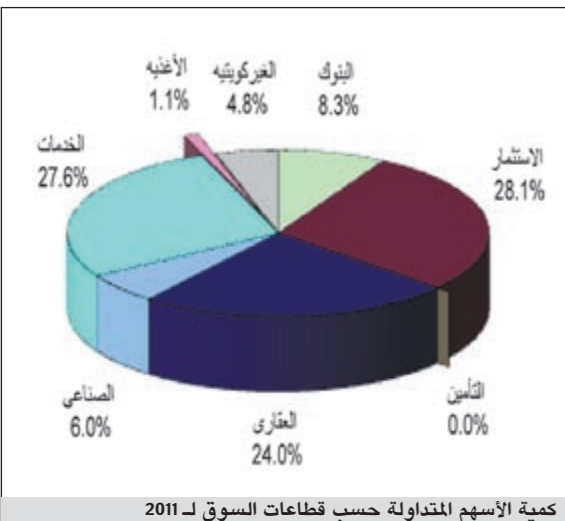
حصاد البورصة

2011

إعداد: شريف حمدي - عمر راشد

8 عوامل قد تدعم الأداء في العام الجديد في مقدمتها استمرار ارتفاع النفط واستقرار هيئة أسواق المال

توقعات السوق في 2012: استمرار المضاربات وغياب السيولة وشطب عدد من الشركات والتركيز على الأسهم ذات الأداء التشغيلي



حيث أوضح ما يلي:

- 1 تشهد الجلسات الأولى في بداية العام مرحلة جيدة من الارتقاعات للرغبة في تكوين مراكز جديدة على أسهم يتوقع لها تحقيق أرباح عام 2012 والقيام بتوزيعات وخاصة النقدية منها.
- 2 الإعلانات الإيجابية المرتقبة لعام 2011 لبعض الشركات وخاصة لقطاع البنوك أو الأسهم منخفضة القيمة السوقية حالياً سوف تدفع تداولات السوق ومؤشراته القياسية إلى الارتفاع.
- 3 ازدياد حدة المضاربات واتساعها مبكراً قياساً بعام 2011 وخاصة على الأسهم منخفضة القيمة السوقية وجيدة الأصول ويتوقع لها تعديل أوضاعها بغض النظر عن نتائجها في عام 2011.
- 4 تحقيق مؤشرات قياس السوق خلال الربع الأول من العام مكاسب كبيرة سواء على صعيد الأداء أو على صعيد القيم والأحجام مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي نتيجة لما توضحه في التلات نقاط السابقة.
- 5 نتائج الشركات في الربع الأول من هذا العام أفضل بكثير مقارنة مع الربع الأول من العام الماضي وخاصة على قطاع البنوك التي بدأت في تخفيض استقطاع المخصصات منذ بداية عام 2011.
- 6 الاستمرار في ارتفاع أسعار النفط والتي من المتوقع أن تصل إلى 140 دولاراً خلال عام 2012، مما يكون له انعكاسات جيدة على الناتج القومي للدولة وبالتالي على الاقتصاد بشكل عام، وما لذلك من عامل دفع إيجابي يعكس على جميع أسواق المنطقة التي يمثل النفط عصب الاقتصاد لها.
- 7 سيتم التعامل بشكل كبير على الأسهم صاحبة الأرباح التشغيلية والقريبة من قيمتها الدفترية وخاصة التي تنخفض قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية فتكون فرصة للاستثمار الطويل الأجل.

- 1 بضعف من حجم السيولة الموجهة للسوق.
- 2 يتوقع أن تعلن أكثر من 75٪ من الشركات المدرجة في السوق عن خسائر لنتائج العام المالي المنتهي في 2011 مما يؤثر سلباً على أسعارها السوقية وبالتالي يمثل ضغطاً إضافياً على مؤشرات قياس الأداء.
- 3 الغالبية العظمى من الشركات لن تستطيع أن تقوم بإجراء أي توزيعات نقدية عن العام المنتهي في 2011 مما يحرم السوق من سيولة هذه التوزيعات.
- 4 قد يتم شطب الكثير من الشركات بداية العام عند التطبيق الفعلي لقوانين هيئة سوق المال نتيجة لإفراقها لأكثر من ستة أشهر مما يعكس سلباً على الشركات التابعة لها والزميلة ومازالت عاملة في السوق.
- 5 الانخفاضات المتتالية في أسعار العقارات وكثرة المساحات غير المؤجرة ستسبب الكثير من التراجعات في قيم الأصول سواء لشركات عقارية مدرجة أو غير مدرجة.
- 6 قد تستمر المشاحنات السياسية بين المجلس المزمع تكوينه بداية العام والحكومة مما يعيق التنمية داخل البلاد بشكل كبير.
- 7 قد تعود الأحداث السياسية التي بدأت وانطقت في دول مجلس التعاون الخليجي من جديد مما يقود المنطقة إلى عدم الاستقرار وما لذلك من تداعيات خطيرة جداً على السوق.
- 8 تكوين مراكز جديدة على أسهم تشغيلية في الربع الأول وحول تصور سيناريو السوق في 2012 وضع المحلل المالي في شركة صالح الاستثمارية سيناريو محتمل السوق وفقاً لحصوله السابق الإيجابية والسلبية السابق الإشارة إليها والسلطة التنفيذية.
- 9 التوقع بانتهاء الاضطرابات في منطقة اليورو وخاصة ستخرج الكثير من هذه الأموال إلى مجالات الاستثمار المتعددة، فالإحجام عن الاقتراض من قبل الكثير من المستثمرين حالياً إنما يرجع إلى ضعف الفرص الاستثمارية المتاحة أو ندرتها.
- 10 انتقال نظام التداول في السوق إلى نظام نوسداك سيؤدي معه العديد من المشاكل التي يتسبب فيها النظام المعمول به حالياً مما يعيد الثقة لدى المتداولين، ويشجع على التداول.
- 11 استقرار الأجواء السياسية مع الانتهاء من انتخابات مجلس الأمة بديانة العام سيخلق مناخاً اقتصادياً جيداً في حال التعاون البناء مع



مداول تآثر ببدء السوق السلبى في 2011

توقع المحلل المالي ومدير إدارة الدراسات والبحوث في شركة مصالح الاستثمارية رزق الويز استمرار الأداء السلبى في سوق الكويت للأوراق المالية في 2012 بعد التراجع الحاد الذي شهده السوق في السنوات الثلاث الماضية، الأمر الذي من المتوقع أن ينعكس بشكل سلبى على أداء السوق حيث رأى أن أداء السوق سيكون حصيلة لعدد من العوامل الإيجابية والسلبية التي ستحدد ملامح وأداء السوق خلال العام المقبل.

8 عوامل إيجابية

- 1 ممارسة هيئة سوق المال بعد اكتمال أعضائها الثلاثة الذين تم عزلهم لدورها المنوط بها إعادة الثقة المفقودة لدى الكثير من المتداولين في حيادية السوق وعدم الشفافية أو تذبذبها بدرجات تضر بمصالح الكثيرين.
- 2 التراجع العام في الأسعار السوقية الذي سبق الحديث عنه خلق نوعاً من الفرص تعد مغرية للشراء لكثير من الأسهم وخاصة القيادية منها.
- 3 انكسار حدة التراجع في السوق خلال الربع الأخير من العام ويعد بمثابة نهاية تزييف مستمر دام أربعة أعوام مما يشكل قاعدة أرضية يبدأ منها الانطلاق خلال عام 2012، وخاصة على الأسهم التشغيلية.
- 4 استمرار أسعار النفط فوق سعر المائة دولار للبرميل مع توقع المزيد من الارتفاع مع ظهور تقارير تتحدث عن انخفاض مستوى المخزون الأمريكي للنفط سوف يحقق فائضاً مرتفعاً في الموازنة العامة للدولة يمكنها من زيادة الإنفاق سواء من خلال خطة التنمية أو من خلال الاستثمار المباشر في العديد من القطاعات وهذا من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وبالتالي انعكاسات إيجابية على السوق.
- 5 استمرار انخفاض الفائدة إلى مستويات متدنية جداً على جميع العملات يشجع على الاقتراض لانخفاض التكلفة

- 1 خاصة مع توافر الكاش لدى معظم البنوك، فمع ظهور بوادر انتعاش اقتصادي في الدولة ستخرج الكثير من هذه الأموال إلى مجالات الاستثمار المتعددة، فالإحجام عن الاقتراض من قبل الكثير من المستثمرين حالياً إنما يرجع إلى ضعف الفرص الاستثمارية المتاحة أو ندرتها.
- 2 انتقال نظام التداول في السوق إلى نظام نوسداك سيؤدي معه العديد من المشاكل التي يتسبب فيها النظام المعمول به حالياً مما يعيد الثقة لدى المتداولين، ويشجع على التداول.
- 3 استقرار الأجواء السياسية مع الانتهاء من انتخابات مجلس الأمة بديانة العام سيخلق مناخاً اقتصادياً جيداً في حال التعاون البناء مع

«الأولى للوساطة»: تعاملات المستثمرين في 2011 ظلت محصورة في نطاق ضيق

الاسهم الرخيصة. وقالت انه رغم التفاؤل الذي صاحب الحل السياسي الا ان تركيز المستثمرين ظل موجهاً إلى الاسهم التي يمكن من خلالها تحقيق الربحية السريعة، والانتقال إلى أخرى بسهولة، خصوصاً في الفترة الأخيرة من التداولات التي كانت فيها المحافظ والصناديق مدفوعة بالحاجة إلى تحسين اغلاقات استثماراتها عن نهاية العام وهو مسار متعارف عليه قبيل كل اغلاقات. وأشار التقرير إلى ان التعاملات في بورصة الكويت ظلت خلال العام الماضي قايضة على جملة من المخاوف، ليس أقلها العقدة المالية التي تطوق العديد من شركات الاستثمار وأخرى عقارية منذ 2008، وارتفاع معدلات المخاطر التي تواجه البنوك بسبب شراكتها مع الوحدات المتعثرة. وأضاف، ان تداولات 2011 كانت متأثرة بوضوح بتداعيات الأزمة المالية التي كانت تضغط على الكثير من الشركات، خصوصاً على قطاعي الاستثمار والعقار إضافة إلى «البنوك» الذي كان مرتبطاً في حركته الثقيلة خلال العام الماضي بحبل الاسهم المرهونة. وقالت «الأولى للوساطة» ان سوق الكويت للأوراق المالية لم يفلح في غالبة تداولات العام الماضي على تحسين مزاج المستثمرين، بالفقر الذي يشجع على جذب معدلات عالية من السيولة، حيث كان اللافت انحصار التداولات بين معدلات متواضعة من السيولة التي كانت تتميز في احيان كثيرة بأنها تدويرية.



مستثمر يتطلع لمستقبل أفضل في 2012

اغلقت على ارتفاع في نهاية تعاملات الاسبوع الماضي تحت ضغط اقبال المستثمرين، افراداً ومحافظ وصناديق على عدد من الاسهم التشغيلية الرخيصة. بينما كانت حركة الاسهم الثقيلة متناسبة نسبياً قياساً إلى الاسابيع الماضية، بسبب الدعم الفني الذي يحظى به هذا القطاع عامة في نهاية كل اغلاق تحديداً. وأفادت «الأولى للوساطة» بأن من الامور اللافتة ان تعاملات السوق عاكست جميع التوقعات المتناقضة المنتظرة من الانقراض السياسية التي حققها المرسوم الاميري بحل مجلس الأمة ومن قبل قبول استقالة الحكومة، والتي أنهت معها سجلاً سياسياً طويلاً بين مجلس الوزراء والأمة، كانت تداعياتها حاضرة بقوة على جميع مكونات الاقتصاد، حيث ظلت البورصة دون النشاط المتوقع منها، باستثناء حركة المستثمرين المحوطة على قطاع

قالت شركة الأولى للوساطة المالية في تقريرها الاسبوعي، ان تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية انتهت آخر جلسات 2011 على ارتفاع في تعاملات متقلبة، متعافية من انخفاضها في الجلسة قبل الأخيرة وسط افقالات مرتفعة، مع استمرار ترقب المستثمرين للإفصاحات الفصلية. وبيّنت الشركة ان احجام التداول تحسنت في الاسبوع الاخير من 2011 بعض الشيء، لكن تعاملات المستثمرين ظلت محصورة في نطاق ضيق، وهو مسار يكاد يكون المستثمرون التزموا به في الربع الاخير، حيث كانت التحركات بين طائفة الاسهم الرخيصة، التي جلبت كثيرا من الاستقرار الى التداول في الفترة الاخيرة من تعاملات العام الماضي، مع استمرار استهداف المستثمرين لهذه الشريحة من الاسهم. وأوضح التقرير ان سوق الكويت لسلاوق المالية بدأت تعاملاتها على نشاط ملحوظ لجهة احجام التداولات، خصوصا في اول جلساتين، والسبب في ذلك عائد إلى نشاط عمليات المبادلات التي نفذها البنك التجاري، والتي استحوذت في تعاملات الأحد على ما يقارب الـ 50٪ من اجمالي تعاملات السوق، واكثر من 30٪ في جلسة الاثنين، فيما حافظت جميع اسهم البنوك الأخرى تقريبا على نشاط معقول بسبب النشاط الفني والدعم الموجه عامة لهذا القطاع، باعتبار ان اسهمها ضرورة استثمارية في تركيبة اي محفظة استثمارية. وبيّنت الشركة ان البورصة



الشركة المتحدة للترفيه والسياحة
United Entertainment & Tourism Co. s.a.c. 2006

إعلان تذكيري

دعوة لحضور الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١

يتشرف مجلس إدارة الشركة المتحدة للترفيه والسياحة ش.م.ك (مقفلة) بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ المزمع عقدها في تمام الساعة ١٠ صباحاً - يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/١/١٠، وذلك في مجمع الوزارات - وزارة التجارة والصناعة - بلوك ٢ - الدور الأول - قاعة (ب).

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور أو من ينوب عنهم مراجعة مكتب بدر البريع للاستشارات الإدارية والمالية الكائن بمنطقة بنيد القار - قطعة (٣) - شارع ٦٥ بجانب أبراج البشر والكازمي - برج الدروازة - الدور الأول، لإستلام بطاقات الحضور وجدول الأعمال واستمارة التوكيل وذلك حتى نهاية دوام يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/١/٩

للاستفسار يرجى الاتصال على :
تلفون: ٢٢٤٤٥٤٥٨ - ٢٢٤١٨٨٤٩
فاكس: ٢٢٤٦٩٨٣٨

والله ولي التوفيق،،
مجلس الإدارة